

# الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ٥٥) يوم الاثنين ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٥ - ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧ (السنة السابعة والتسعون)

## ديوان كبير الأبناء

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك يشكر كبير الأبناء حضرات الذين أعربوا عن شعائر ولائهم وإخلاصهم بمناسبة سفر جلالتهم إلى الديار الأوربية .

## رياسة مجلس الوزراء

احتفالاً برأس السنة المحجرية الجديدة تُعطل وزارات الحكومة وسائر المصالح الأميرية في جميع أنحاء القطر يوم غرة محرم سنة ١٣٤٦

## قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٧

بيع الأقطان المرتبهة للقروض التي أسلفتها الحكومة لزراع القطن

## نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تجرى أحكام هذا القانون على القروض التي أسلفتها الحكومة أو المصارف لحساب الحكومة بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ أكتوبر و ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ إلى الزراع الذين ارتهنوا أقطانهم .

مادة ٢ - إذا حل موعد الدفع ولم تسدد القروض مع ما استحق عليها من الفوائد والمصاريف يشرع في بيع القطن المرتهن طبقاً للشروط المنصوص عليها فيما بعد .

مادة ٣ - يعلن المدين بخطاب موصى عليه بأنه إذا لم يف بمآ عليه يشرع في بيع القطن المرتهن ولا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ٣٠ يوماً من تاريخ ارسال الاعلان المتقدم ذكره .

مادة ٤ - تتولى وزارة المالية بيع القطن بطريق المزاد العلني أو بأية طريقة أخرى تراها .

## قوانين - مراسيم - قرارات، الخ

### ملخص

- قانون بيع الأقطان المرتبهة للقروض التي أسلفتها الحكومة لزراع القطن .
- قانون بتعديل المسادين ٢ و ١٧ من لائحة ترتيب الحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها .
- قرار بشأن الرسم البلدية على المشروبات الروسية في كوم حمادة .
- قرار بغير - ر - بيل الرسوم البلدية على المركبات في دموق .
- قرار بتعديل طريقة الرسوم البلدية على المركبات في قاقوس .
- قرار بتعديل فة الرسم القوي يحصل على القوم المقولة بطريق السكة الحديدية في أشمون .
- قرار بغير - ر - بيل رسوم البلدية على المركبات في شبين الكوم .
- قرار بغير - ر - بيل رسوم البلدية على المركبات في شبين القناطر .
- قرار بتعديل رسوم البلدية في معصرة سمالوط .
- قرار بزيادة الرسوم البلدية على صادرات و واردات السكة الحديدية في القومية .
- قرار يقضى بمسئ انتخاب فوق العادة لمجلس في سوفيف البلدى .
- قرار بإنشاء مجلس قروي في المدمر .
- قرار بتعديل يوم جلسة محكمة خط .
- قرار بخصوص فرض جعل على ما يأخذ الأفراد من أترية جسور الترع والمصارف العمومية وسائر مستلثاتها لأغراض غير زراعية .
- قرار صادر من البلدية بشأن ضريبة الدخول إلى محال الفرجة والملاهي العمومية بمدينة الاسكندرية .
- قرار بتعديل جدول الأخطاط المخصصة قطع لكن العائلات والتي لا يجوز فتح محلات عمومية فيها بيندركفر الزيات .

### ملحق بهذا العدد :

- مضبطة الجلسة الحادية والخمسين لمجلس الشيوخ - يوم الخميس ١٦ يونيو سنة ١٩٢٧ .
- مضبطة الجلسة الثانية والخمسين لمجلس الشيوخ - يوم الاثنين ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧ .
- مضبطة الجلسة الثالثة والخمسين لمجلس الشيوخ - يوم الثلاثاء ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ .
- مضبطة الجلسة الخامسة والسبعين لمجلس النواب - يوم الأربعاء ١٥ يونيو سنة ١٩٢٧ .
- مضبطة الجلسة السادسة والسبعين لمجلس النواب - يوم الخميس ١٦ يونيو سنة ١٩٢٧ .
- مضبطة الجلسة السابعة والسبعين لمجلس النواب - يوم السبت ١٨ يونيو سنة ١٩٢٧ .
- مضبطة الجلسة الثامنة والسبعين لمجلس النواب - يوم الأحد ١٩ يونيو سنة ١٩٢٧ .
- مضبطة الجلسة التاسعة والسبعين لمجلس النواب - يوم الاثنين ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧ .

ملاحظة - المرجو من رغب من حضرات المشتركين أن تكون لديهم مجموعة كاملة من مضابط جلسات البرلمان أن يحافظ على الملحق المرتق بهذا .

مادة ٣ - على وزير الخفائية تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .  
 نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما  
 صدر برأى المترو في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ ( ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧ )

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة  
 وزير الخفائية  
 رئيس مجلس الوزراء  
 أحمد زكي أبو السعود  
 ثروت

### وزارة الداخلية

قرار بشأن الرسوم البلدية على المشروبات الروحية في كوم حمادة

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٧  
 بشأن الرسوم البلدية في كوم حمادة ؛

وبعد الاطلاع على تعهدات الأهالي ؛

وبعد الاطلاع على مداوات مجلس كوم حمادة القروى بجلساته المتعقبة  
 في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٦ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ ، وموافقة رأى اللجنة  
 الاستشارية لأعمال البلديات والمجالس المحلية بجلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٧ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تصرح لمجلس كوم حمادة القروى بأن يحصل الرسوم البلدية  
 الآتية على المشروبات الروحية الصادرة أو الواردة بطريق السكة الحديدية :

- ( أ ) ٥ مليات عن كل كيلوجرام من جميع المشروبات الروحية .  
 ( ب ) مليم واحد عن كل كيلوجرام من البيرة والتبذ والكيما .

مادة ٢ - وتصرح له أيضا بأن يتخذ عند الاقتضاء لتحصيل تلك الرسوم  
 المذكورة الطرق الادارية طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر في ٢٥ مارس  
 سنة ١٨٨٠ بشأن تحصيل العوائد والعشور .

مادة ٣ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما  
 تحريرا بالقاهرة في ٨ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ ( ٨ يونيو سنة ١٩٢٧ )

ثروت

فاذا قررت أن يكون بالمزاد العلني فيأشر البيع في محل وجود القطن أوفى  
 سوق من الأسواق أو حلقة من حلقات القطن تعيينها الوزارة ويعلق على باب  
 الشونة المودع بها القطن أو على باب السوق أو الحلقة بحسب الأحوال اعلان  
 يبين فيه محل البيع ويومه وساعته .

أما اذا قررت الوزارة أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلني فيجب  
 اخطار المدين بذلك قبل البيع بثمانية أيام ويجب اخطاره أيضا في خلال  
 الثمانية الأيام التالية للبيع بتاريخه والتمن وباسم المشتري .

مادة ٥ - يخص من الثمن واحد في المائة نظير مصاريف البيع . ثم  
 يقتضى من صافي الثمن مبلغ القرض المستحق أصلا وفوائد وكذا النفقات  
 التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض . فاذا بقي شيء بعد ذلك رد الى  
 المدين .

مادة ٦ - يباشر البيع على الرغم من وجود أى حجز أو معارضة من قبل  
 أى دائن آخر غير الحكومة على أنه اذا كان تمت حجز أو معارضة فالباقي  
 من ثمن البيع بعد سداد ما تقدم تودعه الادارة خزانة المحكمة المختصة للتصرف  
 فيه طبقا للقانون .

مادة ٧ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ  
 نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
 وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر برأى المترو في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ ( ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧ )

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة  
 وزير المالية  
 رئيس مجلس الوزراء  
 محمد محمود  
 ثروت

### قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٧

بتعديل المادتين ٢ و ١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية  
 والاجراءات المتعلقة بها

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صنتها عليه  
 وأصدرناه :

مادة ١ - تعدل الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٣١  
 لسنة ١٩١٠ المعدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٤ على الوجه الآتى :

تشكل المحكمة العليا من رئيس ونائب وأربعة أعضاء على الأقل .

مادة ٢ - تعدل المادة ١٧ من القانون المذكور على الوجه الآتى :

تصدر أحكام المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة باتحاد الآراء  
 أو بالأغلبية .